الوجه الإنساني للاقتصاد

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **جورج أكرلوف**

Prakash Loungani profiles **George Akerlof**

في عام ١٩٨٤، تنبأ جورج ستيغلر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بأن الاقتصاد في طريقه إلى أن يصبح ملك العلوم الاجتماعية. ونعت الاقتصاد بأنه: «علم ملوكي»، علم يمهد الطريق ويشقه خلال الأدغال الأكاديمية للعلوم الاجتماعية الأخرى. وأشاد «بعمل المبشرين الاقتصاديين... الذين يواجهون عادة سكانا أصليين متوجسين خيفة ومعادين».

وقد حدث شيء طريف تماما في المسيرة المؤدية إلى منصة التتويج. فعبر الربع الأخير من القرن الماضي منذ نُشر مقال ستيغلر، أصبح واضحا أن أمام علم الاقتصاد الكثير ليتعلمه من العلوم الأخرى بالقدر نفسه الذي يجب عليه أن يقوم هو بتعليمها. واليوم يستخدم مجال المالية السلوكية رؤى متبصرة مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم الأسواق المالية. فقد أدت فضائح الشركات والأزمات المالية التي تسبب فيها الجشع إلى الدعوة لمزج علم الأخلاق في علم الاقتصاد. فقد ذهبت جوائز نوبل في الاقتصاد خلال العقد الماضي إلى عالم النفس دانييل كانيمان (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية)، وإلى عالمة السياسة إلينور أوستروم.

وربما تكون هذه التطورات قد أزعجت جورج ستيغلر، ولكنها لم تزعج سَميّه، جورج أكرلوف، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١، الذي يقول:

إن «حلمه» منذ زمن بعيد كان يتمثل في ظهور علم اقتصاد كلي ترسخت أقدامه في «المدى الكامل للأعمال والمشاعر الإنسانية: العدالة والثقة والجشع والهوية والمماطلة» (المماطلة؟ حسنا سوف نعود إلى ذلك... لاحقا).

«هذا ليس عدلا!»

يقول أكرلوف: إن البطالة كانت هي الموضوع الذي حفزه وشغله إلى أقصى حد خلال مسيرته المهنية التي امتدت ٤٠ عاما، «لقد آمنت دوما بأن البطالة شيء رهيب. والواقع أن ذلك كان هو الحافز وراء كل كتاباتي في حياتي. فالمرء من غير وظيفة لا يفقد دخله فحسب، بل يفقد غالبا الإحساس بأنه ينجز الواجبات المتوقعة منه كإنسان».

ولماذا تنشأ البطالة؟ يذهب أكرلوف في عمل مشترك مع الخبيرة الاقتصادية الشهيرة جانيت يلين (وهي أيضا زوجته) إلى أن فكرة العدالة تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. واعتمد كل من أكرلوف ويلين على علم الاجتماع لإثراء وصف كيفية إتمام عملية التبادل في الأسواق، بما في ذلك سوق العمل. وفي النظرية الاقتصادية، فإن العرض والطلب هما اللذان يحددان السعر في عملية

«إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

التبادل. فإذا جاء بائعو فواكه أكثر من المشترين إلى سوق المزارعين في ذلك اليوم، فإن السعر الذي تباع به الفواكه سينخفض. وإذا هبت عاصفة ثلجية غير متوقعة، فإن متجرا للمعدات– حسبما تقول النظرية الاقتصادية– سيرفع سعر الجواريف، ولديه المبرر للقيام بذلك انعكاسا لندرتها المفاجئة.

لكن كما يقول أكرلوف فإن «البشر لا يفكرون دوما على هذا النحو». فقد بينت المسوح الاستقصائية أن الناس يعتبرون قيام متاجر المعدات برفع الأسعار في خضم عاصفة ثلجية أمرا غير عادل. وقد لا تنخفض الأسعار دوما في سوق المزارعين عندما يتجاوز العرض الطلب. ويقول أكرلوف: إن الأشخاص الذين يتسوقون في سوق المزارعين عادة ما « يدلون بدلوهم»، فقد يبتاع بعض المشترين ما يزيد قليلا عما كانوا قد اعتزموا شراءه إذا رأوا البائعين الذين يحاولون دعمهم لا يبلون بلاء حسنا. وقد يشعر بعض البائعين بأكثر مما ينبغي من «الزهو بجودة [منتجاتهم]» فلا يخفضون السعر بل قد يتشبثون بسعر يعتبرونه «عادلا».

وعندما تطبق اعتبارات العدالة على سوق العمل، فإنها تضطلع بدور أكثر أهمية حتى من ذلك. فالسعر الذي يتم به تبادل العمل– معدل الأجر– لا يتوقف فقط على الطلب على العمل وعرضه. فلا بد لرب العمل أن يراعي تأثير دفع أجر منخفض على معنويات العامل وكفاءته. فليس من صالح رب العمل أن يخفض أجر العامل إذا كان ذلك سيثير سخط العامل، ويؤدي مجازا إلى أن «يفيض به الكيل». ومن ثم، فإن أصحاب الأعمال يقدمون شيئا أعلى من الأجر الذي يساوي بين العرض والطلب. ويدعو كل من أكرلوف ويلين ذلك «أجر الكفاءة» لتصوير فكرة تحفيز ارتفاع الأجور للعمال لكي يكونوا أكثر كفاءة أو فعالية في أداء وظائفهم.

والمحصلة الإجمالية لقيام أرباب الأعمال بعمل الصواب هي أنه سيكون هناك دوما بعض البطالة في الاقتصاد، لأن الأجور ستحدد عند مستوى أعلى من المعدل الذي يجري به تشغيل كل الباحثين عن عمل. وقد كتب أكرلوف: «ومن ثم، فإن سوق الوظائف تشبه لعبة الكراسي الموسيقية؛ حيث يوجد عدد من الأشخاص في حلبة الرقص أكثر مما بها من كراس. وعندما تتوقف الموسيقى، لا يستطيع بعض الأشخاص العثور على مقعد» (دراسة Akerlof and Shiller, 2009).

الغرائز الحيوانية

يقول أكرلوف: إن محاولة فهم البطالة– «لماذا لا يتساوى العرض مع الطلب دائما في سوق العمل»– ساعدته أيضا على التفكير بطريقة أرحب عقلا في الكيفية التي يعمل بها حقا «الناس والمنظمات والأسواق والرأسمالية». وقد تراءى هذا التفكير الخلاق في كتاب أكرلوف الصادر في عام ٢٠٠٩ المعنون «الغرائز الحيوانية» *(Animal Spirits)* (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة التمويل والتنمية)– والذي شارك في تأليفه روبرت شيللر عالم الاقتصاد في جامعة ييل– واختير في قائمة التصفية لجائزة كتاب العام لأنشطة الأعمال التي تمنحها فاينانشال تايمز/ غولدمان ساكس. وقد أخبر شيللر مجلة التمويل والتنمية أنه أثناء تأليف الكتاب، كانت آراء المؤلفَين متقاربة بالفعل، وامتزجت بدرجة أكبر، حتى أنه «لم يعد في مقدوري أن أحدد بطريقة موثوقة مَن كتبَ ماذا». ويقول إن الكتاب يبرز «وجهة نظرنا بأن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون أكثر توحدا».

ويوضح أكرلوف وشيللر كيف أن قوى لا يجري بحثها بصفة عامة في علم الاقتصاد الكلي المعياري– مثل العدالة والجشع والثقة – تكتسب أهمية في فهم سبب وجود بطالة وفهم سبب وقوع الاقتصادات في براثن الركود وسبب تقلب أسواق الأصول على هذا النحو. وقد كانا حريصين بصفة خاصة على بعث الأهمية التي أولاها الاقتصادي البريطاني العظيم جون ماينارد كينز لدور الثقة في التقلبات الاقتصادية، خاصة في تأكيده أن الاستثمار في الأعمال يتوقف بدرجة كبيرة على حالة الثقة أو على «الغرائز الحيوانية». وقد كتب كينز: «إن حالة الثقة مسألة يوليها الرجال العمليون أشد الاهتمام دائما، ولكن الاقتصاديين لم يحللوها بعناية».

إن قرارات الاستثمار التي تتخذها دوائر الأعمال واختيار الأسر المعيشية مقدار ما تستهلكه حاليا مقابل ما تدخره للمستقبل، تحركها توقعات غير مؤكدة ومتقلبة بشأن ما يحمله المستقبل. وقد ذهب كينز إلى أن «مشاعر عدم اليقين هذه تتعاظم وتذوي: ففي بعض الأحيان يكون الناس أكثر ثقة منهم في أحيان أخرى. وعندما تكون الثقة مرتفعة، يزدهر الاقتصاد؛ وعندما تنخفض، فإنه يعتل». والواقع أن الثقة المغالى فيها يمكن أن تحفز استثمارا مفرطا وطائشا، مثلا في أسواق الإسكان. وهكذا، يمكن أن يؤدي انهيار التوقعات المتفائلة إلى انهيار الاقتصاد. وعندما يضعف الاقتصاد، قد يؤدي فقدان الثقة إلى رد فعل مفرط في الاتجاه المقابل، حيث ينضب الائتمان ويلجأ المستهلكون إلى التقشف.

ويشير أكرلوف إلى كساد عام ١٩٩١ في الولايات المتحدة باعتباره مثالا على أهمية الثقة. ويتذكر جلسة من اجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٩٢ حيث مضى كبار خبراء الاقتصاد في سرد القائمة المعتادة لأسباب الكساد. ولم يكن أي منها مناسبا. وكان أفضل تفسير هو الذي قدمه أوليفييه بلانشار، الذي كان يعمل حينها في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وهو حاليا كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، حيث قال: إن غزو صدام حسين للكويت وجه لطمة لثقة المستهلك الأمريكي ومن ثم للإنفاق على الاستهلاك. ويقول أكرلوف: إن «تفسير أوليفييه كان بسيطا لكنه كان صحيحا، أو على الأقل، فإنني لا أعرف تفسيرا يتوافق مع الحقائق الأساسية على نحو أفضل».

البيت السعيد

مع خضوع الاقتصاد الخاص للتقلبات المزاجية، يتمثل دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما تتخذه من إجراءات. ويذكر أكرلوف وشيللر أن الحكومة ينبغي أن تكون مثل الأب المسؤول بالنسبة للاقتصاد، فلا تبالغ في

التسلط ولا تفرط في التساهل. إن المجتمعات الرأسمالية قد تكون مبدعة على نحو هائل، ويجب على الحكومة ألا تكون صارمة إلى حد التدخل في ذلك الإبداع. لكن الرأسمالية التي تُترك لأهوائها الخاصة تميل أيضا إلى التجاوز، ودور الحكومة هو العمل كقوة تعويضية إزاء التجاوز.

ومن ثم، فعندما يزدهر الاقتصاد الخاص، ينبغي للحكومة أن تحترس من الإفراط في الحماس والنشاط كما ينبغي لها أن تدخر تحسبا لاحتمالات حدوث انهيار. وعندما تنخفض ثقة القطاع الخاص، يجب على الحكومة أن تقوم هي بالاستثمار العام. والواقع أن كينز قال قولا مشهورا بأنه حتى حَفرِ الحُفر وإعادة ردمها هو نشاط جدير بالاهتمام بالنسبة للحكومات عندما يتوانى القطاع الخاص وتفتر همته. ويقول أكرلوف: « لا ينبغي أن تصل الأمور إلى هذا الحد. فثمة العديد من الأشياء الأكثر جدارة بالاهتمام تستطيع الحكومة القيام بها لخلق مضاعف للثقة» من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره.

إن البطالة هي الموضوع الذي حفزه أكثر من غيره.

وللحكومة أيضا دور تؤديه في مكافحة الفساد وأنشطة النهب. وفي بحث شهير كتب في عام ١٩٩٣، تخلى أكرلوف والمؤلف الذي شاركه في إعداد البحث – وهو عالم الاقتصاد بول رومر – عن التلطف في التعبير وسمياه ببساطة «السلب». وقد كتب البحث عقب موجة من الأزمات المالية التي ترك المستثمرون من القطاع الخاص الحكومة خلالها، وقد ناءت بعبء المسؤولية عن ديون مفرطة. ويقول أكرلوف: «بالطبع كان حافزنا بقدر كبير هو أزمة المدخرات والقروض» في الولايات المتحدة في مطلع تسعينات القرن العشرين.

وقد كتب أكرلوف ورومر أن حدوث «الإخفاق التام» للمدخرات والقروض جاء لأن الهيئات التنظيمية أخفت المدى الحقيقي للمشكلة، ولأن الكونغرس ضغط على الهيئات التنظيمية للتساهل مع دوائر تحظى بالمحاباة ومع كبار المانحين، ونجحت جماعات الضغط في منع اتخاذ إجراء تصحيحي حتى تضخمت المشكلة إلى حد كان ينبغي معه نقلها للرأي العام. وخلصا إلى: «إننا حاليا ندرك الأمور على نحو أفضل. وإذا كنا قد تعلمنا من التجربة شيئا، فهو أن التاريخ ينبغي ألا يكرر نفسه».

وللأسف، فإن الأحداث التي جرت منذ أن كتب أكرلوف ورومر بحثهما، تبدو كما صورها ديفيد ليونهارت في جريدة نيويورك تايمز «مثل مقطع ختامي حزين للبحث الذي تناول السلب». وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، اجتاحت الفضائح شركات مثل إنرون. ومن المسلم به حاليا على نطاق واسع أن التنظيم غير الكافي للإقراض العقاري عالي المخاطر والاحتيال الصريح كانا الشرارة التي أطلقت عنان الأزمة المالية العالمية والكساد الكبير في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩. ويتذكر رومر حاليا حينما انتهيا من كتابة بحثهما في عام ١٩٩٣، أن أكرلوف أخبره بأن المرشح التالي للسلب سيكون سوقا صغيرة غامضة تسمى «المشتقات الائتمانية».

وعندما طلب من أكرلوف أن يوجز رأيه في سياسات الحكومات عبر الأعوام الثلاثين الماضية، قال غير مبالٍ على عادته: «دعنا نقل فحسب إن الحكومات قد حققت نجاحا مختلطا في إقامة بيت سعيد».

سليل الجامعات العريقة

وصف أكرلوف حياته كطفل وشاب في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام ٢٠٠١– بأنها كانت حياة سعيدة في معظمها، لكنها تعرضت للتقلبات التي شهدتها مسيرة أبيه المهنية. ويتذكر أكرلوف الفكرة التي كانت تدور بخلده بأنه «إذا فقد أبي وظيفته، وتوقفت أسرتي عن إنفاق مالها، فإن أبا آخر سيفقد وظيفته وهكذا دواليك. وسيدخل الاقتصاد في دوامة هبوط مطرد». وكتب في المحاضرة أن القلق بشأن آفاق العمل بالنسبة لوالده ربما يفسر السبب في «أنني بدأت بطريقة ما العمل بشأن نظرية البطالة عندما كنت في الثانية عشرة من العمر. وما زلت بعد ذلك بخمسين عاما أفكر مليا في الموضوع نفسه».

وذهب أكرلوف إلى جامعة ييل للحصول على تعليمه الجامعي ويقول عن ذلك إنه لم يكن لديه «أي خيار»، لأن والده كان أستاذا مساعدا هناك ولأن أخاه ذهب إلى ييل أيضا. وإضافة إلى دراسته لمقررات في الاقتصاد والرياضيات، فقد عمل أيضا في صحيفة ييل ديلي نيوز، ويقول: «إنها سيطرت على حياته». وقد حاول أن يجعل صحيفة «ييل ديلي نيوز» أكثر تكريسا لقضايا الطلاب ولنشر موضوعات ذات اهتمام إنساني بدرجة تفوق إلى حد بعيد كونها مجرد ناطقة رسمية باسم الجامعة: «أردتها أن تكون أقل اتساما بالطابع الرسمي وأكثر جدية». بيد أنه رغم حماسه وعمله بكد واجتهاد، حُرِم من الانتخاب في مجلس إدارة «نيوز» في سنته قبل الأخيرة في الجامعة.

وقال في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل: إن حرمانه هذا ربما حدث «لأنني لا أتحرى الدقة في التماس الحقائق». لكن أكرلوف قال في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية بأن «إقراري هذا [في المحاضرة] ربما يترك انطباعا خاطئا عني». وهو يقول إنه يتحرى الدقة إزاء «الحقائق المهمة» وأن بحثه قد اهتدى دوما بمحاولة تفسير حقائق: «لماذا توجد بطالة؟ ولماذا يعلن الناس أنهم يواجهون متاعب عند بيع منازلهم؟ ولماذا يكون بعض الناس فقراء؟ ولماذا يماطل الناس؟ ولماذا يسيء الناس السلوك؟ ولماذا تسيء أمم بأكملها السلوك؟»

وبعد جامعة ييل التحق أكرلوف بالدراسات العليا في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، الذي كان يزهو بكوكبة من ألمع الأساتذة، مثل روبرت سولو (راجع عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، ومن الطلاب اللامعين– من بينهم جوزيف ستيغليتس (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية) الذي شارك أكرلوف الحصول على جائزة نوبل لاحقا. ويقول أفيناش ديكسيت من جامعة برينستون (راجع عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية) وكان أيضا معاصرا لأكرلوف في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا: إن «[جورج] طرح أسئلة لم يكن أحد غيره يجرؤ على طرحها. وحينما كنت تفكر أنه لن يجرؤ على طرح مثل هذا السؤال إلا شخص شديد الحماقة، فإنه يقدم إجابة جميلة تغير منظورك للأمور... إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

الارتباط بمدينة بيركلي

منذ عام ١٩٦٦، قضى أكرلوف معظم مسيرته المهنية كأستاذ في جامعة كاليفورنيا، بمدينة بيركلي. ومثلما كان الحال في ييل، فقد جمعته بها رابطة أسرية، فقد تخرج جده الأكبر من بيركلي في عام ١٨٧٣. وعندما حصل أكرلوف على جائزة نوبل في عام ٢٠٠١، منح نقود الجائزة لبيركلي وقال: «لقد فعلت ذلك لأنني أعتقد أنهم ساندوني بشدة وأردت أن أظهر مدى عرفاني لذلك». وتقول كريستينا رومر – وهي أستاذ زميل في بيركلي: إن «جورج شخص رحيم وكريم ومتحمس يحب علم الاقتصاد، وهو يسهم بجهود لا تقدر في القسم لمجرد كونه هذا الإنسان الذي هو عليه». وتردف «إن تقييمات أدائه التعليمي تفوق ببساطة أعلى المستويات المتعارف عليها». ويقول شيللر: إن أكرلوف كان يعامل طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم كأب لهم: «فهو ينصحهم بأن يتحلوا بدماثة

الخلق عندما يذهبون إلى سوق العمل. ويقول لهم: إن الأشخاص الذين يجرون مقابلات معكم لتقييمكم يوظفونكم لتكونوا زملاء لهم، ويريدون أن يروا أنكم أشخاص حلوو المعشر.»

وعلى الرغم من أن أكرلوف أكاديمي في صميم قلبه، فقد احتفظ بعلاقات وثيقة بعالم السياسة. فقد عمل خلال سبعينات القرن العشرين لمدة عام كل مرة في مجلس المستشارين الاقتصاديين وبنك الاحتياطي الفيدرالي. وكان باري تشيزويك، وهو عالم في اقتصاد العمل وحاليا رئيس قسم في جامعة جورج واشنطن، في مجلس المستشارين الاقتصاديين في الوقت نفسه. وفي المحاضرة التي ألقاها أكرلوف بمناسبة منحه جائزة نوبل، نسب الفضل لتشيزويك في تعليمه الاقتصاد التجريبي. ويقول تشيزويك في حديث مع مجلة التمويل والتنمية: «إنه من الكرم البالغ أن يقول جورج ذلك» ولكن «ذلك كان سبيلا للعطاء المتبادل– فقد تعلمنا جميعا في المجلس من جعبة المهارات الفريدة التي كان يتمتع بها جورج». ويذكر أن أكرلوف كان مهتما بشدة بقضية البطالة في سن المراهقة، وكانت تلك مشكلة في سبعينات القرن العشرين مثلما هي حاليا. ويقول تشيزويك: «كان جورج يشعر بالقلق من أنه إذا جرى إهمال الشباب ولم يحصلوا على وظيفة أولى جيدة، فإن ذلك سيعتبر مؤشرا سيئا يمكن أن يؤثر فيهم طوال حياتهم».

وإضافة إلى هذه المهام المحددة في وكالات الحكومة الأمريكية، فقد احتفظ أكرلوف بعلاقة ارتباط طويل المدى بمؤسسة بروكينغز. وكان منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ يعمل كباحث أول مقيم في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. ويقول بلانشار: إن «وجود جورج بيننا كان نعمة في كل الأوقات؛ لكن وجوده كان محل ترحيب خاص في اللحظات التي كان الصندوق يحتاج فيها إلى تفكير مبدع على جبهات كثيرة، بدءا من معالجة أزمة البطالة وحتى تصميم التنظيم المالي».

السلع المعيبة

في حين أن البطالة هي الموضوع الذي حفز أكرلوف إلى أقصى حد، فإن مقاله الصادر في عام ١٩٧٠ الذي يبين كيف أن الأسواق يمكن أن تنهار في وجود عدم اتساق (عدم تكافؤ) في المعلومات هو الذي جعله يفوز بجائزة نوبل. والواقع أنك إذا لعبت لعبة الترابط بين الكلمات مع شخص حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد وقلت: «أكرلوف»، ما الكلمة المحتملة؟ فإن الإجابة ستكون بكلمة «معيبة»، لأن المثل الذي ضربه أكرلوف كان عن أسواق السيارات المستخدمة، حيث تتوافر للبائعين معلومات أفضل عما إذا كانت سيارتهم جيدة أو «معيبة». وأفضل تخمين لدى المشترين هو أن السيارة متوسطة الجودة، ومن ثم لن يكونوا مستعدين إلا لدفع ثمن سيارة متوسطة الجودة. بيد أن هذا يعني أن ملاك السيارات الجيدة لن يضعوا سياراتهم في سوق السيارات المستعملة، لكن ذلك سيقلل بدوره من متوسط مستوى جودة السيارات في السوق، مما يجعل المشترين يخفضون توقعاتهم عن الجودة. وحينذاك يعجز حتى ملاك السيارات الجيدة على نحو معقول عن البيع، ومن ثم تدخل السوق في دوامة انحدار مطرد نحو الانهيار.

ويقول أكرلوف: إن هذه المشكلة تعود إلى المشكلة التي واجهت تجار الخيول على مر العصور: «فلو أراد امرؤ منهم بيع ذلك الحصان، فهل أريد حقا شراءه؟» ولكن مشكلات عدم اتساق المعلومات قائمة في معظم الأسواق، خاصة في الأسواق المالية. ويقول أكرلوف: «إن هذه الأزمة [المالية الأخيرة] قدمت لنا أمثلة صارخة. فقد ظن عامة الناس أنهم يشترون منازل، وليس المشتقات المركبة التي أدركوا لاحقا أن المطاف انتهى بهم إلى شرائها».

ويقول أكرلوف: إنه اختار مثال السيارات المستعملة ليجعل بحثه «أكثر استساغة» لدى القراء الأمريكيين. لكن ما أذكى اهتمامه بالموضوع هو ما لاحظه أثناء إقامته في الهند في الفترة ١٩٦٧– ١٩٦٨، من مدى صعوبة حصول الناس على ائتمان. وقد أبقى على هذا المثال في البحث، إلى جانب أقسام عن كيف يمكن لـ«مبدأ السلع المعيبة» تفسير السبب في أن كبار السن يجدون عناء في الحصول على التأمين، والسبب في أن الأقليات تجد صعوبة في الحصول على فرص عمل. وقد ثبت أن كل هذه الأمور شديدة الغرابة بالنسبة لقطاع كبير من السوق الأكاديمية في ذلك الوقت؛ فقد رفضت ثلاث مجلات اقتصادية رئيسية البحث قبل أن يتم نشره في المجلة الفصلية لعلم الاقتصاد.

واليوم، فإن القضايا التي أثارها أكرلوف في بحث «السلع المعيبة» بند أساسي على بساط البحث الأكاديمي. ويواصل أكرلوف نفسه توسيع الحدود في دراسة هذه المسائل، وقام بذلك في الآونة الأخيرة في مؤلفه اقتصاديات الهوية *(Identity Economics)* الذي شاركته فيه ريتشيل كرانتون ، التي كانت حينذاك في جامعة ميريلاند. ويواصل روبي، نجل أكرلوف، المسيرة. وهو خريج جامعتي ييل– حيث كان شيللر أحد أساتذته– وهارفارد، ويدرس حاليا مسائل مثل أسباب تباين الفساد والتسامح إزاءه فيما بين الشركات؛ وماذا يمكن للمديرين عمله لزيادة مشروعية سلطتهم (ليتضح أن دفع أجور محققة للكفاءة هو أحد الخيارات)؛ وما الذي يفسر ثقافة المعارضة حيث تذم الأقليات الأغلبية وتتعرض للذم بدورها؛ وما الذي يؤجج المنازعات طويلة الأمد بين الطرفين.

وأخيرا!

ها نحن أخيرا وبعد عناءٍ طويل ندلف إلى قصة المماطلة. فقد كتب أكرلوف مقالا في عام ١٩٩١ بعنوان: «المماطلة والطاعة» (Procrastination and Obedience) ذهب فيه إلى أن دراسة العادات يمكن أن تفسر ظواهر مثل تعاطي المخدرات والوفورات غير الكافية.

ويقول لنا أكرلوف في المقال: إنه مارس المماطلة لما يربو على ثمانية أشهر قبل أن يعيد صندوقا يحتوي على ملابس من الهند إلى الولايات المتحدة. فقد كان الصندوق يخص جوزيف ستيغليتس الذي كان قد تركه وراءه في الهند عندما زارها. وكتب أكرلوف: «صبيحة كل يوم... كنت أستيقظ وأقرر أن اليوم التالي سيكون اليوم الذي أرسل فيه صندوق ستيغليتس». ويقول أكرلوف في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية، موضحا هذه المسألة: إنني لا أماطل في «الأشياء المهمة حقا».

«إن جُو لم يكن يحتاج لصندوقه حقا. ولو استقر في قرارة نفسي أنه يحتاجه، لأوصلته إليه فورا». ■

المراجع:

Akerlof, George A., 1970, "The Market for 'Lemons': Quality Uncertainty and the Market Mechanism," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 84, No. 2, pp. 488–500.*

———, *1991, "Procrastination and Obedience,"* American Economic Review, *Vol. 81, No. 2, pp. 1–19.*

———, *and Rachel E. Kranton, 2010,* Identity Economics: How Our Identities Shape Our Work, Wages, and Well-Being *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

Akerlof, George A., and Paul M. Romer, 1993, "Looting: The Economic Underworld of Bankruptcy for Profit," Brookings Papers on Economic Activity, *Vol. 24, No. 2, pp. 1–73.*

Akerlof, George A., and Robert J. Shiller, 2009, Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

Akerlof, George A., and Janet Yellen, 1988, "Fairness and Unemployment," American Economic Review, *Vol. 78, No. 2, pp. 44–49.*

Leonhardt, David, 2009, "The Looting of America's Coffers," The New York Times, *March 10.*